

اقتصاد

التجار يطالبون الحكومة برفع أجور الموظفين

وزير التموين: بيعوا بأسعار تناسب المواطنين
القلاع: الاقتصاد ما زال بخير

الوطن



قال وزير التجارة وحماية المستهلك جمال شاهين خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي لاتحاد غرف التجارة أمس في الداموروز بحضور رؤساء وأعضاء غرفة التجارة وتغيب مدير إدارة الجمارك العامة: إن الوزارة تعمل على اتخاذ الإجراءات التي تؤمن استمرار توافر المواد الأساسية للمواطن ودعم العديد من السلع الغذائية الأساسية وتيسير حركة البيع والشراء وتأمين انسياب وتدقيق السلع بمختلف أنواعها بما يضمن حقوق التاجر والمستهلكين ودعا اتحاد غرف التجارة إلى العمل كفعاليات اقتصادية لتأمين احتياجات المواطن بأسعار تناسب قدراتهم الشرائية وبالوصايف والمواصفات والنوعية الجيدة. وأضاف: إن الوزارة لا تزال في مواجهة جهات الاحتكار لتعزيز مفاوضات صمود المواطن والاقتصاد الوطني والتصدي للغش والاحتكار والبيع بسعر زائد والتلاعب بالوصايف والتغيب بهامش ربح محدد وضبط الأسواق، وأعداً بالأخذ بالطروحات والمقترحات التي تضمن حقوق المستهلكين وتضمن أمنهم الغذائي.

وقال رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع: إن الاقتصاد ما زال بخير وبدأنا نتغلب على الصعوبات أول بأول وقد بدأ بعض المعامل بنفض غبار الحرب عنها في العديد من المناطق وتستعيد نشاطها، ولفت إلى قدرة الصناعيين على تحدي الظروف التي واجهتهم خلال سنوات الأزمة ما يدل على بدء تعافي الاقتصاد الوطني وعودة عجلة الإنتاج إلى الدوران لتزويد السوق المحلية بمنتجاتها المتنوعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص العمل لجميع شرائح المجتمع السوري، إضافة إلى تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية، متوقفاً تنشيط القطاع الزراعي بعد عودة السيطرة على مساحات كبيرة من المناطق الأمر الذي يشجع المواطنين على العودة إليها والعمل بزراعتها من جديد، داعياً إلى الوفاق ذاته في دعم العاملين في قطاع الزراعة وتقديم التسهيلات وتشجيع

الاستثمار في هذا القطاع الحيوي الذي يشكل عماد الاقتصاد السوري في القيم المضافة وتشغيل اليد العاملة وارتباطه بصناعات إستراتيجية أهمها صناعة النسيج والغذائيات وتوقع القلاع من جانب آخر استقطاب وجذب قطاع البناء والتشييد للرسائل السورية في الخارج حيث سيشهد نمواً كبيراً خلال عمليات إعادة الإعمار. واقترح اتحاد غرف التجارة من خلال توصياته المتعلقة بدعم صمود الاقتصاد السوري وعدم انهياره وروم الهوة الحادة والكبيرة بين الدخل والأسعار من خلال خلق الأعمال الجديدة الصغيرة والمتناهية الصغر مع زيادة رواتب ذوي الدخل المحدود زيادة حقيقية وتمويلها من وفورات إنتاجية حقيقية كي لا تتحول إلى ضغوطات تضخمية جديدة، ولفت إلى أن أي تدخل إداري من الجهات المعنية لن تجد نفعاً بل سؤدي إلى ظهور أسواق سوداء في القطع الأجنبي وفي السلع و إجازات الاستيراد، مقترحاً تمويل السلع وفق أولويات محددة بحسب الأهمية، وعلى صعيد السوق الداخلية

الاستثمار في هذا القطاع الحيوي الذي يشكل عماد الاقتصاد السوري في القيم المضافة وتشغيل اليد العاملة وارتباطه بصناعات إستراتيجية أهمها صناعة النسيج والغذائيات وتوقع القلاع من جانب آخر استقطاب وجذب قطاع البناء والتشييد للرسائل السورية في الخارج حيث سيشهد نمواً كبيراً خلال عمليات إعادة الإعمار. واقترح اتحاد غرف التجارة من خلال توصياته المتعلقة بدعم صمود الاقتصاد السوري وعدم انهياره وروم الهوة الحادة والكبيرة بين الدخل والأسعار من خلال خلق الأعمال الجديدة الصغيرة والمتناهية الصغر مع زيادة رواتب ذوي الدخل المحدود زيادة حقيقية وتمويلها من وفورات إنتاجية حقيقية كي لا تتحول إلى ضغوطات تضخمية جديدة، ولفت إلى أن أي تدخل إداري من الجهات المعنية لن تجد نفعاً بل سؤدي إلى ظهور أسواق سوداء في القطع الأجنبي وفي السلع و إجازات الاستيراد، مقترحاً تمويل السلع وفق أولويات محددة بحسب الأهمية، وعلى صعيد السوق الداخلية

الحلقي مع اتحاد غرف السياحة الجديد: إعادة التأهيل لقطاع السياحي
خضور لـ«الوطن»: خطة للنهوض
بقطاع السياحة ودفع عجلة الاستثمار

الوطن

مقومات صمود الشعب السوري. وفي تصريح لـ«الوطن» قال خضور: إن اللقاء كان إيجابياً وأبدى رئيس الحكومة تقديم كل الدعم والتسهيلات اللازمة للقطاع السياحي وتطوير كل الأنظمة المتعلقة بالسياحة والاستثمار والتشريعات والعمل بالانسجام مع الظروف القائمة.

وقال خضور: إنه تم وضع خطة للعمل بالتركيز على عدة محاور لدعم القطاع ولا سيما أن هناك استثمارات سياحية رابحة وتعمل بشكل جيد رغم ظروف الأزمة، وهناك مناخاً مناسباً للاستثمار، مشيراً إلى أهمية التركيز على الترويج وحاضرات الأعمال لليد العاملة، إضافة إلى وضع بيانات وإحصاءات شاملة عن القطاع السياحي، ودراسة الأنظمة والعمل على تطويرها والاهتمام بجوانب التدريب والتأهيل بالتنسيق مع المراكز والمعاهد التابعة للسياحة. وأضاف: إن هذه المحاور تم طلب التركيز عليها خلال اجتماع مع أعضاء الاتحاد جاء بعد اجتماع رئيس الحكومة، وذلك لاتخاذ كل السبل للنهوض بالواقع السياحي ودفع عجلة الاستثمار.

وكان انتخب أمس خضور رئيساً لمجلس إدارة اتحاد غرف السياحة وعبد الباري شعيري نائباً لرئيس الاتحاد وطلال خضير أميناً للسر وزيعة العوض خازناً لمجلس إدارة الغرفة وذلك من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد البالغ عددهم ١٨ عضواً والذين يمثلون غرف السياحة وعددها سبع غرف.

بحث رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي مع رئيس وأعضاء اتحاد غرف السياحة الجدد واقع قطاع السياحة وآليات تدليل معوقات عمل غرف السياحة وتطوير الأنشطة السياحية وتشجيع الطلاب لاختيار المعاهد السياحية وتأمين فرص عمل لخريجائها.

وأكد الحلقي أن المرحلة المقبلة تقتضي الاهتمام بقطاع السياحة وتنميته وإعادة تأهيله وتنشيطه وتفعيله باعتباره «شريانا حقيقيا للتنمية الشاملة والمستدامة وقادرا على توفير فرص عمل وتحقيق استقرار اقتصادي وتنموي لجميع المناطق السورية».

وأشار الحلقي إلى ضرورة العمل بروح الفريق الواحد والتعاون لإنجاح دور الاتحاد في النهوض بقطاع السياحة ضمن الإمكانيات المتاحة والظروف التي تعيشها البلاد.

وشدد الحلقي على التشاركية بين الاتحادات والنقابات المهنية والمنظمات الشعبية والحكومة لتطوير العمل في مختلف القطاعات وخلق بيئة حاضنة لتطوير السياحة مبيناً أن إعادة الألق لقطاع السياحة وتنميته وتطويره وتأمين مستلزمات نجاحه من أولويات العمل الحكومي. بدوره أكد رئيس الاتحاد محمد خضور رغبة أعضاء الاتحاد بإنجاز كل ما يمكن أن يطور العمل السياحي وإعادة الألق لمنشأته مثمناً جهود الحكومة في إحياء قطاع السياحة وتأمين مستلزماته وتنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز

طلبت من المالية ٢٠٠ مليون ليرة لدفع أجور عمالها

الصوامع موجودة بالاسم... والحديث عن
الاستثمار لمصلحة المطاحن تم نسفه

عبد الهادي شباط

من وزير التجارة الداخلية الذي طلب التقيد بالبراسيم الخاطئة لعمل واستمرار هذه الصوامع. موضحاً أن نقل استثمار عدد من الصوامع لشركات أخرى مثل المطاحن سيؤثر في الشركة العامة للصوامع بشكل مباشر ويؤدي إلى انخفاض وارداتها وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها وقيمتها المالية وخاصة أجور العاملين في الشركة، مؤكداً أن شركة الصوامع تمتلك أفضل الكوادر والخبرات في عمليات الشركة سوى ٦٥-٦٠ صوامع قيد العمل الفعلي والحفظ والتخزين وإجراء العمليات الفنية الضرورية لعمليات التخزين من عمليات الغرلة والتعقيم والحفظ وغيرها، وأن الشركة العامة للصوامع هي الجهة المعنية وفق القانون بإدارة هذه الصوامع وأن مهامها إدارة واستثمار الصوامع في القطر وإنشاء الصوامع الاستثمارية بما يؤمن الحاجة من الطاقات التخزينية النظامية لتخزين المحاصيل الزراعية القابلة للتخزين ولكن القطاعات، إضافة إلى تصنيع وتركيب وصيانة التجهيزات الميكانيكية والكهربائية للصوامع

تصنع المعدات الميكانيكية والكهربائية الداخلية في اختصاصها لحساب الغير ويمنح العاملون فيها حوافز بما لا يتجاوز ٥٠٪ من الأرباح الصافية ليتم توزيعها بقرار من الوزير المختص بالتنسيق مع وزير المالية على أن يعتبر الباقي إيراداً للشركة، وأنه وفقاً للرسوم التي حدد هذه المهام تم نقل ملكية واستثمار معمل العلف في حماة وحلب إلى المؤسسة العامة لأغلاف كما نقلت ملكية استثمار مراكز البذار إلى المؤسسة العامة للحفظ والتخزين وإجراء العمليات الفنية مركزاً حيث كانت تؤمن هذه المراكز ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون ليرة واردة سنوية للشركة. وكانت قد طالبت شركة المطاحن بنقل استثمار العديد من الصوامع لها بناءً على أن هذه الصوامع كانت تتبع لها وللمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الغرلة قبل العام ٢٠٠٨ وأن هذا النقل في استثمار هذه الصوامع كان خاطئاً ولا يخدم المصلحة العامة للعمل وأن عدداً من هذه الصوامع هي عبارة عن مستودعات للطحن لكن تم تصنيفها خطأ على أنها صوامع.

يعدر المواطن من السوق السوداء

المركزي يلاحظ زيادة بيع الدولار
من المدخرين خوفاً من تراجع الدولار

محمد راكان مصطفى

المصارف وشركات الصرافة المرخصة. مبيناً أن خطة التدخل الأخيرة التي قام بها مصرف سورية المركزي أدت إلى تسجيل تحسن ملموس في سعر الصرف بلغ نحو ٧٠ ليرة لكل دولار، حيث يجب أن ينعكس هذا التحسن حتماً على المستوى العام للأسعار، وأوضح المصرف المركزي أن تدخله أدى إلى زيادة المعروض من القطع الأجنبي

وامتصاص الفائض من الليرات السورية، ما زاد الطلب بشكل غير مسبق على الليرة السورية، مع التأكيد على ما جاء في تصريح الحاكم بأن رفع سعر صرف تسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج والممنوعة إلى المصرف المركزي عن طريق المصارف وشركات الصرافة إلى حدود توازي أسعار الصرف السائدة في السوق لمخ عائد مجز للمواطنين المستفيدين من هذه الحوالات والذين يتعاملون مع السوق الرسمية، ولأسباب أن هذه الحوالات ترد لذوي الدخل المحدود، وفي هذا السياق نصح مصرف سورية المركزي المواطنين بتحويل مبالغ الحوالات الشخصية من الخارج إلى سورية عبر قنوات الصرافة الرسمية عن طريق المصارف وشركات الصرافة المرخصة، وكان المصرف المركزي حدد في نشرة أسعار مصرف العملات الأجنبية الواردة منه يوم أمس سعر صرف تسليم الحوالات الشخصية عند مستوى ٥٧٥ ليرة سورية للدولار الواحد.

يشار إلى أن مصرف سورية المركزي دعا جميع المصارف الخاصة المرخصة العاملة في القطر لحضور اجتماع في صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٥/٣١ مناقشة تفعيل دورها وتمويل عملية الإنتاج والاستثمار؛ وذلك بما يتسجم مع أهمية هذه المصارف في الاقتصاد الوطني، وذكر المركزي في بيانه بمخاطبته لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ل اعتماد سعر الصرف الوارد في نشرة أسعار مصرف العملات الأجنبية لغاية تمويل المستودعات بتاريخ البيان الجمري بدلاً من تاريخ منح إجازة الاستيراد عند تسعير المواد المستوردة، وذلك حرصاً من مصرف سورية المركزي على استقرار وضبط الأسعار في السوق المحلية بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطن.

استمر سعر صرف الدولار بالانخفاض ليصل يوم أمس إلى ٥٩٠ ليرة سورية في تعاملات اليوم غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية، مسجلة انخفاضات طفيفة لليوم أيضاً عن أسعار أمس الأول.

ترافق هذا الانخفاض مع إعلان حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة على استمرار خطة التدخل الأخيرة في سوق القطع الأجنبي التي بدأها منذ أكثر من أسبوعين، حيث سجل سعر صرف الليرة السورية نتيجة هذا التدخل تحسناً ملموساً بمقدار يفوق ٦٠ ليرة الدولار، وبين حاكم المركزي في بيان وصل «الوطن» نسخة منه أن مصرف سورية المركزي قام باتخاذ إجراءات أدت إلى تصحيح أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي بالشكل الذي ساهم بتقليص الفجوة بينها وبين السعر السائد في السوق، وذلك لقطع الطريق على المضاربين والمتلاعبين بسعر الصرف مشيراً إلى أن هناك إجراءات حاسمة يقوم بها المصرف المركزي بالتنسيق مع الجهات المختصة لضبط حالات التلاعب وإحالة هؤلاء المتلاعبين إلى القضاء المختص، مشيراً إلى قيام المصرف المركزي برفع سعر صرف تسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج والممنوعة

إلى المصرف المركزي عن طريق المصارف وشركات الصرافة الخاصة المرخصة العاملة في القطر في السوق لمخ عائد مجز للمواطنين المستفيدين من هذه الحوالات والذين يتعاملون مع السوق الرسمية، مشيراً إلى أن مصرف سورية المركزي دعا جميع المصارف الخاصة المرخصة العاملة في القطر لحضور اجتماع في صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٥/٣١ مناقشة تفعيل دورها وتمويل عملية الإنتاج والاستثمار؛ وذلك بما يتسجم مع أهمية هذه المصارف في الاقتصاد الوطني، وذكر المركزي في بيانه بمخاطبته لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ل اعتماد سعر الصرف الوارد في نشرة أسعار مصرف العملات الأجنبية لغاية تمويل المستودعات بتاريخ البيان الجمري بدلاً من تاريخ منح إجازة الاستيراد عند تسعير المواد المستوردة، وذلك حرصاً من مصرف سورية المركزي على استقرار وضبط الأسعار في السوق المحلية بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطن.

من جهة مصرف سورية المركزي نصح المواطن بتحويل مبالغ الحوالات الشخصية من الخارج إلى سورية عبر قنوات الصرافة الرسمية عن طريق

العلي: لم نبع أي مسكن
بالمزاد منذ أربع سنوات

الوطن

نفى مدير مصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» ما تداولته بعض صفحات التواصل الاجتماعي عن نية المصرف العقاري بعرض حوالي ٢٠٠ منزل في حلب بالمزاد.

وأكد العلي أن المصرف وعلى امتداد السنوات الأربع الماضية لم يقوم ببيع أي شقة سكنية للمتعاملين الحاصلين على قروض سكنية من المصرف، أو نقل ملكية أي شقة للمصرف، مبيناً أن المصرف ورغم وصوله إلى عدد من القضايا إلى مرحلة البيع أو نقل الملكية لأصحاب القروض السكنية قام بالترتيب في التنفيذ بهدف منح المتعاملين المقترضين قروضاً سكنية والمقترضين فرصة الاستفادة من الرسوم الجبولة والاستفادة من الإعفاءات على الغرامات المترتبة على قروضهم، وشدد العلي على أن المصرف يقف على مسافة واحدة من جميع المتعاملين ويلتزم باتباعه الإجراءات القانونية بحق المتعثرين من المتعاملين المقترضين لديه لتصحيح ديونه المتعثرة، مشيراً إلى أن المصرف يوجه جهوده باتجاه كبار المتعثرين من المقترضين ويتم التنفيذ على الضمانات السكنية في حال كانت هذه الضمانات لقروض استثمارية أو إئتمانية.

يشار إلى أن عدد الملاحقين قضائياً لمصلحة المصرف من المقترضين المتعثرين بلغ نحو ٤٥ ألف مقترض، على حين بلغ عدد عمليات التسوية على القروض المتعثرة منذ بداية العام الحالي ٢٠١٦ وحتى نهاية الربع الأول ٢٧ تسوية لكبار المقترضين بقيمة إجمالية لهذه التسوية بلغت ما يزيد على ٢٠٣ ملايين ليرة سورية، على حين بلغ إجمالي دفعات حسن النية ما يزيد على ٥٢,٩ مليون ليرة سورية.. كما وصل إجمالي التسويات الفردية المباشرة إلى أكثر من ملياري ليرة سورية.

خبير زراعي لـ«الوطن»: إيقاف الزراعات الشرهة للمياه

علي محمود سليمان



السود و ١١٪ وإبل ١١٪ ودرعا ٩٪ والسويداء ٨٪ ودمشق ٥٪، وهذا التراجع في المخزون المائي يندرج بكارثة مائية حقيقية لهذا العام. واعتبر قطناً أن هناك إجراءات إسعافية يمكن العمل عليها سريعاً لحد من توسع العجز المائي وتمثل في منع زراعة المحاصيل الشرهة للماء على الأبار في هذا العام محصوّل القطن أو تخفيض المساحات المزروعة بها، بالإضافة إلى خفض لزراعة المحاصيل في المناطق البديلة كالغاب مثلاً، والتوجه لزراعة الخضار على المياه السطحية بدلاً من المياه الجوفية. ويمكن العمل على إنتاج كميات من المحاصيل التي تتناسب وحاجة السوق المحلية فقط ولا داعي لإنتاج كميات فائضة مع عدم وجود إمكانية للتصدير في ظل الظروف الحياتي والواقع الجوفية، وبالتالي فإن نسبة التخزين نجد أنها زراعة المحاصيل بما يتناسب وانخفاض عدد السكان وتغير توزيع السكان وانخفاض القدرة الشرائية للفرد واختلاف السلة الغذائية.

كانت نسبة الهطول فيها جيدة جداً مقارنة مع العام الماضي هي الحسنة فكانت النسبة ١٣٣٪ وبالتالي لا خوف على المحاصيل المروية في الحسنة القمح والشعير والمحاصيل الأخرى كالباونسون والشمرة والكمون ولكن لأسف فإن هذه المحاصيل تهرب إلى تركيا ونخرسها كما أن الفلاح أصبح يزرع الشعير بدلاً من القمح نتيجة الحاجة للأغلاف في ظل ارتفاع أسعارها ولأن حذر قطناً من ارتفاع العجز المائي حيث كان يتراوح سابقاً ما بين ٣ و ٣,٥ مليارات ٣ ماء سنوياً ومع هذا الانخفاض في الهطول فالتوقع أن يزيد العجز المائي حيث إن نسب التخزين في السودان تعكس انخفاض معدلات الأمطار كون الأمطار تتجمع في السود وتتسرب إلى المياه الجوفية، وبالتالي فإن نسبة التخزين نجد أنها ٥٩٪ والقنيطرة ١٩٪ وحمص ٤٦٪ والحسنة ١٦٪ وهي النسبة من الطاقة القصوى لتخزين

مروية، بالإضافة إلى الأسباب الأمنية المرتبطة بعدم ضمان الفلاح أن يصل إلى أرضه لسقاية محصوله وجنيته في الوقت المناسب، فإذا تأخر عن السقاية ضاع المحصول وخاصة الزراعات الصيفية وإن لم يضع فإن الإنتاج سيكون ضعيفاً ولن يحقق عائداً ربحياً للفلاح. ولكن السبب الرئيسي لانحسار المساحة المروية حسب قطناً يعود إلى تراجع الهطول المطري عما كان متوقفاً وتعتبر السنة الحالية سنة جافة وقاسية ولم يتم اتخاذ أي إجراءات لهذا الأمر من الوزارات المعنية، حيث وصلت نسب الهطول في المحافظات إلى قيم متدنية مقارنة مع العام الماضي فكانت في السويداء ٩٩٪ وفي درعا ٩٩٪ وحلب ٨٢٪ وحمص ٧٦٪ وحماة ٧٢٪ وطرطوس ٦٩٪ والقنيطرة ٦٦٪ ودمشق ٥٤٪ وإدلب ٥٢٪ واللاذقية ٤٤٪ والغاب ٥٦٪ أما في حين الرقة فلا معلومات عن نسب الهطول فيها كونها خارج السيطرة، ولذلك ستكون الموارد المائية شحيحة للري، والمحافظه الوحيدة التي

مع نهاية الموسم الشتوي لهذا العام فإن التوقعات لا تبشر بالخير بالنسبة لكميات الهطول والعجز المائي والمساحات الزراعية المروية، حيث يتوقع أن تنحسر مروية الزراعة المروية إلى ٩٠٠ ألف هكتار مروية بينما كانت عليه خلال العام الماضي نحو ١,١٠٠ مليون هكتار مروية، وحسب الخطة الزراعية لوزارة الزراعة فتمت التخطيط كل عام لمساحة مروية تصل إلى ١,٥٣٠ مليون هكتار ولكن واقع ما يتم زراعته مروياً لا يتعدى ١,٢٠٠ مليون هكتار.

الخبير الزراعي محمد حسان قطناً بيّن في حديث خاص لـ«الوطن» أن أسباب انحسار المساحة المروية يعود إلى خروج عدد من الأبار من الخدمة مع ارتفاع أسعار المحروقات وصعوبة تأمينها وعدم وجود سيلة كافية مع الفلاحين ما اضطرهم لاستئجار مساحات